اجتمع أعضاء مجموعة الخبراء المتوسطيين في تغير المناخ التابعة للاتحاد من أجل المتوسط للمرة الأولى في 13-14 أكتوبر الجاري بمقر الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ببرشلونة، وذلك بهدف تفعيل التعاون فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل التعامل مع قضايا تغير المناخ في منطقة بلدان البحر المتوسط. وقد اتفق خبراء المناخ من البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الأوروبي وعدد كبير من الأطراف المعنية والمؤسسات المالية الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية، على خطة عمل للفترة من 2014 إلى 2015.

الكوارث الطبيعية في انخفاض

ذكر الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في جنيف، يوم الخميس الماضي، أن عدد الكوارث الطبيعية والحوادث الكبرى انخفض إلى أدنى مستوى له خلال عقد العام الماضي. وفي تقريره السنوي، أحصى الاتحاد 529 من مثل تلك الأحداث العام الماضي بما يتراوح بين عواصف وفيضانات إلى حوادث تسبب فيها الإهمال أو فشل تكنولوجي، وفقاً لما نشرته وكالة الأنباء «الألمانية».

وقد تضرر أكثر من 100 مليون شخص حول العالم غالبيتهم آسيويون. وكان الحادث الطبيعي الأكثر فتكاً هو إعصار هايان في الفلبين الذي أودى بحياة قرابة ثمانية آلاف شخص، وفيضانات موسمية في الهند خلفت نحو 6100 قتيل.

ووقع الحادث التكنولوجي الأشد في آسيا أيضا عندما لقي أكثر من 1100 شخص حتفهم في أبريل من العام الماضي في انهيار مصنع للملابس الجاهزة في بنجلاديش. وحصدت تلك الكوارث الثلاث أكثر من نصف إجمالي 29 ألفاً و200 شخص لقوا حتفهم في كوراث عام 2013.

عنكبوت برازيلي مميت في لندن

فوجئت عائلة في جنوب لندن بعنكبوت مميت - يعد الأخطر من نوعه في العالم - داخل حقيبة للموز طلبته من متجر شهير في بريطانيا.

وذكرت صحيفة «ذي ميل» أنه عادة ما يتم العثور على العنكبوت البرازيلي السام في أمريكا الجنوبية، ولكن المواطن تيم وجده وتمكن من اعتراضه، إلا أنه مزق ساقه مضحياً بها وتمكن من الفرار. وقال إنه حاول الإمساك بإحدى رجليه، إلا أنه مزقها وفر هارباً دون أن يعثر عليه.

وأكد تيم للصحيفة إنه وزوجته وابنيهما شعروا بخوف شديد، ولم يتمكنوا من النوم في منزلهم، حتى بعد تتبع العنكبوت.

وأوضح تيم، قائلاً «رغم أن بعض الناس قد يعتقدون أن مثل هذه الأشياء مضحكة، أظل أفكر في أن هذا العنكبوت قد يتسبب في قتلي أو أحد أبنائي إذا حاول أحدنا تناول موزة».

وحيد القرن الأبيض على شفا الانقراض

قالت محمية مختصة بالحفاظ على الحياة البرية مؤخرا إن واحدا من فصيلة الخرتيت الأبيض الشمالي (وحيد القرن) نفق في كينيا مما يجعل هذا النوع الأفريقي الشهير أكثر قربا من الانقراض إذ لم يتبق من هذا الحيوان النادر سوى ستة في العالم.

وفي حين لا يزال الآلاف من حيوان الخرتيت الأبيض الجنوبي يجوبون السهول في أفريقيا جنوب الصحراء فقد أدى الصيد غير المشروع الذي شاع على مدى عقود إلى تقليص أعداد الخرتيت الأبيض الشمالي بدرجة كبيرة.

واكتشف حراس محمية أو إل بيجيتا التي تقع على بعد 250 كيلومترا شمالي العاصمة الكينية نيروبي نفوق الحيوان ويدعي سوني وعمره 34 عاما وهو أول خرتيت أبيض شمالي لا يولد في البرية. وبيعت قرون خرتيت في شوارع المدن الآسيوية الكبرى العام الماضي بسعر أعلى من سعر الذهب أو البلاتين حيث طلب التجار نحو 65 ألف دولار للكيلوجرام الواحد من قرن الخرتيت.

مستقبل الجزر الصغيرة النامية بإفريقيا في سياقات الاقتصاد الأزرق

الدول الجزرية خزان بيولوجي واقتصادي يواجه تحديات التدهور البيئي

■ محمد التفراوتي

تحيط المحيطات بمختلف الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS). صغر حجمها يضفي عليها نوعا من الهشاشة والعزلة. وكمثل بقية البلدان الأفريقية تتعرض هذه الجزر لتأثيرات تغير المناخ. وتتفاقم هشاشتها أساسا من خلال تعرضها لمخاطر المناخ واعتماد اقتصادها على الزارعة الشتوية. وتتوفر أيضا على موارد طبيعية محدودة مثل المياه العذبة مع اعتماد شديد على الواردات والأسواق الخارجية، وخاصة على واردات النفط والغاز التي تستخدم في مجال النقل وإنتاج الكهرباء. كما أن تقوقع هذه الجزر يجعل الوصول إليها صعبا، وبالتالي فهي تظل معزولة عن الأسواق العالمية.

ويبلغ تعداد سكان هذه الجزر الصغيرة مجتمعة 63.2 مليون نسمة. وتواجه تحديات عديدة بسبب صغر حجمها وبعد مكانها. وهي أيضا معرضة بدرجة كبيرة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتشترك الجزر الصغيرة في أشياء كثيرة، إلا أن مستويات معيشتها متباينة بدرجة كبيرة.

الخبير المغربي البروفسور عبد اللطيف الخطابي، أستاذ المدرسة الوطنية للمهندسين الغابويين، شارك بعرض في الموضوع خلال أشغال المؤتمر الدولي الرابع حول التغير المناخي والتنمية المنعقد مؤخرا بمراكش والمنظم من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا تحت شعار "إفريقيا يمكن أن تغذي إفريقيا الآن: فلنضع معرفتنا المناخية لخدمة العمل". وفي هذا الصدد، أفاد الدكتور الخطابي أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني من ضعف البنية التحتية والنقل، والهياكل المؤسساتية المشتركة والرؤية المحدودة على مستوى الساحة الدولية، وكذا الاستغلال المفرط للموارد البحرية والتلوث البري والبحري. كما تواجه دول هذه الجزر مختلف أساليب الاستغلال المدمرة للموارد الطبيعية، والكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

وأسهب الخطابي بالشرح والتحليل في تناول النظم الغذائية والموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية بإفريقيا، متسائلا عن مدى استعداد إفريقيا لاستكشاف الاقتصاد الأزرق، ليؤكد أن زيادة التلوث والتنمية غير المستدامة يساهمان في فقدان التنوع البيولوجي لوظيفة الأنظمة الإيكولوجية والتراجع في تقديم الخدمات البيئية. كما يولد تزايد عدد السكان، وتكثيف الزراعة والتوسع الحضري السريع في المناطق الساحلية، ضغطا عاليا على الوسط الطبيعي.

أكيد الدول الجزرية الصغيرة النامية تتأثر بشدة من جراء تغير المناخ، يضيف الخطابي، بطريقة متباينة، بسبب مستويات تعرضها والظروف الاجتماعية والاقتصادية وخصوصياتها الجغرافية كمناطق منخفضة، خاصة أمام ظاهرة بيئية أخرى هي ارتفاع مستوى البحر، حيث أشار المتحدث إلى أن هذا الارتفاع يشكل خطرا حقيقيا على أسس القطاعات والبنية التحتية الساحلية. كما أن زيادة مستويات ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي سوف تؤثر على العديد من النظم الإيكولوجية البحرية بسبب تحمض المحيطات.

ومع ذلك، يستدرك الخطابي، ورغم كل الضغوطات التي تواجهها هذه الدول، فلديها ميزة كونها ذات تنوع بيولوجي غني، وتعد موطنا للكثير من الأنواع المستوطنة، ولها موارد بحرية ومعدنية هامة. مع قدرة عالية لاستغلال الطاقة المتجددة. كما أن الاستغلال الرشيد لهذه الموارد سيسمح لها بتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة قدرتها على مقاومة تحديات التعرض الشديد لتأثيرات تغير المناخ. علما، وكما يقول الخطابي، أن أهمية المحيطات في مجال التنمية المستدامة كانت معروفة قبلاً ومنذ بداية مؤتمر الأمم المتحدة حول بالبيئة والتنمية (UNCED) في المذكرة 21، وفي جدول أعمال مخطط "جوهانسبرغ"، وتم إعادة تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر "ريو + 20". وعليه فإمكانات المحيطات لتلبية احتياجات التنمية المستدامة هائلة، ولكن فقط إذا تم الحفاظ عليها أو تحديثها إلى وضعية سليمة ومنتجة.

وعن إمكانية تطوير مستوى الدول الإفريقية الجزرية الصغيرة النامية، أشار الخطابي أن هناك سبل جديدة للتطوير. ويتطلب ذلك أساسا عدم اعتبار المحيطات كمصدر حر للموارد وحاويات للمقذوفات الملوثة، بل وسطا ذا قيمة مع أخذ بعين الاعتبار الخدمات في الحسابات الاقتصادية وعمليات صنع القرار.

وأضاف الخطابي أن الاقتصاد الأزرق، كمفهوم جديد للتنمية يهدف إلى فصل التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن التدهور البيئي، يعتبر فرصة لهذه الدول، توفر مجموعة من إمكانيات النمو المستدام والنظيف والعادل. وبذلك بات أساسيا من أجل الاقتصاد الأزرق والفعالية والاستخدام الأمثل للموارد احترام نزاهة الشروط البيئية.

إلى جانب ذلك، يعتبر الاقتصاد الأزرق اقتصادا مناسبا لسياق وتحديات البلدان النامية الساحلية والجزر، مع الاعتراف بأن المحيطات التي تغطي أكثر من ثلثي سطح العالم لها دور رئيسي في مستقبل الإنسانية.

وأوضح الخطابي أن الاقتصاد الأزرق، المشتمل على مفهوم الاقتصاد على أساس استغلال موارد المحيطات، يذهب إلى أبعد من ذلك نحو تنظيم هذه الأوساط على أنها "مناطق التنمية" حيث يدمج التخطيط المجالي المحافظة والاستعمال المستدام للموارد البحرية، والتنقيب الحيوي وإنتاج الطاقة المستدامة و السياحة والنقل البحري.

ويعد الصيد النشاط الاقتصادي الأهم والموحد لدى جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية. حيث يلعب دورا هاما، رغم صغر حجمه، في الاقتصاد المعيشي للساكنة المحلية وأمنها الغذائي. كما أنه مدر للدخل ويوفر فرص عمل للساكنة المحلية. ويعد هذا النشاط إحدى الدعائم التي تقوم عليها اقتصادات الدول الجزرية.

ويمكن التقليل من الضغط على الموارد المائية بما في ذلك استنزاف الموارد السمكية البحرية، وتدمير الموائل الطبيعية للأسماك وتآكل التنوع البيولوجي من خلال تربية الأحياء المائية متحكم فيها وتكييفها مع المجال. كما أن إنتاج الطاقة المتجددة والتنقيب عن المعادن يعدان أيضا بفرص هامة للتنمية إذا تم استغلالها بعقلانية.

ويمكن أن تكون السياحة المستدامة والمسؤولة، وفقا للإمكانات والضغوطات بالأوساط الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وخاصة القدرة على التحمل، يضيف الخطابي، خيارا للتنمية المحلية وتعزيز المحافظة على الطبيعة.

وتنطبق مزايا الاقتصاد الأزرق، يضيف الخطابي، كذلك على البلدان الساحلية مثل المغرب الذي يتميز بشريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 3500 كيلومتر ومجال بحري وطني حوالي 66 ألف كيلومتر مربع بالمياه الإقليمية و1.17 مليون كيلومتر مربع بالمنطقة الاقتصادية الخاصة للمغرب (ZEE).

يشار أن مفهوم الاقتصاد الأزرق يوفر وسائل الاستخدام الرشيد للموارد خارج حدود السلطة القضائية الوطنية والتنمية المستدامة من التراث المشترك للإنسانية التي هي الموارد البحرية في أعالي البحار. ويستند على نفس مبدإ الاقتصاد الأخضر، التي دعا إليها مؤتمر "ريو + 20"، أي تطوير رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر والمشاكل البيئية.

يذكر أن عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) يصل نحو 39 دولة جزرية صغيرة نامية في ثلاث مناطق جغرافية: منطقة البحر الكاريبي؛ والمحيط الهادئ؛ وأفريقيا، والمحيط الهندي، والبحر الأبيض المتوسط، وبحر الصين الجنوبي.

وتعد هذه الجزر مخزونا للمعطيات الوراثية التي يمثل تنوعها البيولوجي في الوقت الحاضر سجلا عمره ملايين السنين من التطور. ويعد هذا التنوع البيولوجي ذا قيمة بالغة للبشرية جمعاء.

د. الخطابي، الثاني إلى اليسار، يتوسط بعض المشاركين في مؤتمر مراكش حول تغير المناخ.

القرية الموضوعاتية للتربية البيئية تحط الرحال بأكادير

قافلة تحسيسية لحماية البيئة تستهدف تلاميذ المدارس

■ أكادير: رشيد فاسح

حطت الرحال بأكادير، مؤخرا، القافلة البيئية لحماية الشواطئ، المنظمة من طرف مؤسسة محمد السادس للبيئة بتعاون مع المكتب الوطني للماء والكهرباء في محطتها الرابعة، بشاطئ "توادا " بأكادير، وذلك من أجل الانخراط في برنامج التوعية والتربية البيئية في الوسط المدرسي الذي أطلقته مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، وهو برنامج تواصلي وتفاعلي بين تلاميذ المؤسسات التعليمية والمنشطين والمؤطرين بالقرية. وقد خصصت لهذه الغاية مجموعة من الخيم الموضوعاتية المتنوعة المعنية بمحاور حماية البيئة والثروات الطبيعية: شواطئ، غابات، مدن، مساحات خضراء.

وتضمن برنامج هذه التظاهرة عدة أنشطة، حيث تم تهييء القرية لا ستقبال، كل يوم، حوالي 1500 تلميذ وتلميذة من مختلف المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية، وخصصت لهذه الغاية حافلة للنقل الحضري لإحضار تلاميذ من المؤسسات التعليمية العمومية، والنقل المدرسي للتعليم الخصوصي، وذلك لضمان أكبر استفادة للمتعلمين من هذه المبادرة التواصلية والتفاعلية حول حماية البيئة بالوسط الحضري، وإشاعة قيم وأخلاق وسلوكات حماية البيئة عند الناشئة.

توقع المنظمون أن يبلغ عدد المستفيدين من هذه الحملة التواصلية حول حماية البيئة بالقرية البيداغوجية طلية مدة تواجدها بأكادير حوالي 6000 تلميذ وتلميذة من مختلف المؤسسات التعليمية بالمدار الحضري لمدينة أكادير ومن مختلف المؤسسات التعليمية الابتدائية والإعدادية.

وشملت القرية التفاعلية عدة وسائط تواصلية وخيمات موضوعاتية حول اقتصاد استهلاك الطاقة واعتماد الطاقات المتجددة، واقتصاد استهلاك الماء والنظافة، وطرق وتقنيات وأساليب فنية في فنون إعادة تدوير مواد واستخراج أعمال فنية، وحماية السواحل والشواطئ من التلوث والإيذاء، وحماية الغابات والأشجار والمناطق الخضراء. هذا بالإضافة إلى خيمة تفاعلية للإعلاميات حول حماية البيئة.

وتندرج هذه المبادرة التي انطلقت من شاطئ بوزنيقة بالدار البيضاء والتي ستتجه نحو مدينة الداخلة بجنوب المملكة مرورا بتزنيت، في إطار التواصل ودعم التربية البيئية مع أطفال المدارس وخلق جيل من البيئيين بالوسط المدرسي المغربي. وقد سخرت السلطات الولائية والمنتخبة وكذلك نيابة اكادير ادوتنان كل الإمكانات المادية والبشرية المناسبة وسبل النجاح لتمر العملية في أحسن الظروف وحتى تبلغ الأهداف المسطرة. عما أن كل زيارة للتلاميذ تتوج في نهايتها بولوج الخيمة الكبرى، حيث نصبت شاشة سينمائية كبرى لعرض فيلم كارتوني (رسوم متحركة) يتمحور حول حماية البيئة بالوسط القروي مترجم باللغة الدارجة المغربية، وفي ختام مشاهدته يتم التفاعل المباشر بين المؤطرين والمنشطين والتلاميذ حول أهداف الفيلم الكارتوني وحول زيارة القرية البيداغوجية من خلال أسئلة وأجوبة. لكن الملاحظ أن القافلة لم تقم بتعميم التجربة على مناطق أخرى واقتصرت على خمس محطات مرتبطة بالشواطئ، كما تستهدف التلاميذ بالمجال الحضري فقط، إذا ما استثنينا محطة سيدي بنور، فيما أغفلت المتمدرسين بالعالم القروي الذين هم في أمس الحاجة لهذه الأنشطة حول التربية البيئية والأنشطة التفاعلية المباشرة حول حماية البيئة القروية كذلك، وخصوصا إذا ما تم ربط حماية البيئة القروية بالتنمية المستدامة بالوسط القروي أو المدن شبه القروية والداخلية بوجه عام.

حملة «الإنتاج المشترك للنظافة» بالمدن المغربية

تنظم فروع جمعية مدرسي علوم الحياة والأرض بالمغرب والجمعيات السكنية والجماعة المحلية والسلطات المحلية والفاعلون المحليون حفل الانطلاقة المحلية لمشروع "الإنتاج المشترك للنظافة" بكل من مدينة المحمدية، تطوان والعرائش، وذلك على التوالي أيام 22، 28 و31 أكتوبر الجاري.

وحسب بلاغ للجمعية توصلنا بنسخة منه فإن هذا المشروع الذي سيهم 90 حيا و100 مدرسة مع تنظيم مسابقات جهوية ووطنية سنوية لفائدة الأحياء والمدارس بـ 22 مدينة مغربية، يهدف إلى الارتقاء بجمالية ونظافة فضاءات العيش، وتنمية قيم التضامن والعيش المشترك، وتعبئة وتنسيق تدخلات مختلف الفاعلين والشركاء المحليين، ومواكبة أحداث منظومات الفرز من المنبع والجمع والتثمين المستدام للنفايات المنزلية.

ويندرج هذا المشروع الممتد على 4 سنوات في إطار الاتفاقية المبرمة بين جمعية مدرسي علوم الحياة والأرض والوزارة المنتدبة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة وفي إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية وذلك بدعم من مؤسسة دروسوس.

وتعرف هذه الانطلاقة حضور كل من مندوبي الوزارات بكل إقليم، ورؤساء المصالح الخارجية، وممثلي السلطة المحلية، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني وعدد مهم من المسؤولين المدنيين بالمدن المعنية. ويتم بالمناسبة توقيع اتفاقية شراكة وتعاون خاصة بالمشروع من طرف مختلف الفاعلين التنمويين المعنيين بتدبير النفايات، وكذا تشكيل لجن قيادة محلية ستشرف على إنجاز أنشطة المشروع ابتداء من شهر شتنبر الحالي والسهر على تتبع مراحله وتقييمه.

طبيبة تحذر: بطاريات «الليثيوم» وراء وفيات أطفال في بريطانيا

حذرت طبيبة أطفال بارزة في بريطانيا من مخاطر بطاريات الليثيوم، بعد أن ابتلعها طفلان وتوفيا في مدينة "مانشستر" بإنجلترا.

وقالت دكتور باركينز، إنه في الـ18 شهراً الماضية، أصيب خمسة أطفال آخرين في منطقة مانشستر الكبرى بإصابات كارثية، نتيجة لذلك، مشيرة إلى أن البطاريات على شكل زر تشبه الحلوى بالنسبة للأطفال ولكنها تسبب نزيفا داخليا حادا يكافح المسعفون لعلاجه.

وتوجد بطاريات الليثيوم في أشياء تستخدم يوميا من قبل الأطفال والآباء مثل اللعب والمفاتيح والهواتف النقالة.

ودعت دكتور باركنز الاستشارية في المستشفى الجامعي بـ"مانشستر"، إلى تنظيم حملة قومية في عموم البلاد للتوعية بمخاطر هذه البطاريات، كما ذكرت شبكة "بي بي سي" البريطانية. وترتبط الحالات الخطرة مع ابتلاع بطاريات الليثيوم وهي بحجم حوالي 20 ميليمتر، بأنها يمكن أن تسبب نزيفاً وإصابة حادة خلال ساعتين، والأكثر خطورة من ذلك أنها تسبب ضرراً جسيماً، حيث تسبب حرقاً في المرىء وأنبوب التغذية وخلال الأوعية الدموية الرئيسية، وهذا ما يفسر استحالة إلى حد كبير السيطرة على النزيف ووقفه.

والواقع أن جسم الإنسان لا يملك وسائل المناعة والمقاومة التي تساعده على القضاء على مختلف المعادن السامة الموجودة في البطارية،، كالليثيوم والرصاص والزئبق والنيكل والزنك، ما يؤدي إلى تراكمها بشكل نهائي لينتج عنها عند وصولها إلى تركيزات معينة، تسمم يؤدي إلى اضطرابات في الجهاز العصبي والكلى والدم. ولا بد من الإشارة إلى أن تعرضنا للمعادن متعدد الأشكال ويمكن أن يأتي بطريقة غير مباشرة حتى من خلال السلسلة الغذائيّة، تماماً مثلما هو الحال في بعض الأسماك الكبيرة.

يشار أن دراسة نشرت سابقا قامت بمعالجة تأثير مادة الرصاص المستخدمة في البطاريات على الأطفال ما بين 5 و12 عاماً، فتبين أن المستوى المرتفع من هذه المادة في الهواء والتربة، بما فيها مياه الشرب، أدى إلى انعكاسات سلبية على معدل ذكاء الأطفال ونموهم الجسدي.

ويجدر التأكيد أن جميع البطاريات المستعملة، بصفة عامة، بغض النظر عن طبيعتها واستعمالاتها، يفترض أن تخضع لعملية إعادة التدوير بكيفية دقيقة، خلافا لما يتم عليه الأمر حاليا في معظم مناطق العالم، إذ يتعين نقل البطارية إلى كل الموزع الملتزم من أجل إعادة تدويرها بطرق سليمة تسمح بإنتاج بطاريات جديدة والتخلص من موادها السامة ومخاطرها على الصحة والبيئة.